



المملكة المغربية
وزارة العدل
مديرية الشؤون الجنائية والعفو

الرباط في 9 فبراير 2005

رسالة دورية عدد: 6 س 3

من وزير العدل

إلى السادة :

الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف

الموضوع: تدبير الوضع تحت الحراسة وتقديم المعتقلين.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

في إطار تفعيل مقتضيات قانون المسطرة الجنائية خاصة ما يهم الفصول المتعلقة بحالة التلبس وما يترتب عنها من تقديم المشتبه فيهم أمام النيابة العامة بادر بعض السادة وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية إلى نهج تجربة جديدة في مجال تدبير إجراءات استقبال المحاضر المحررة بمناسبة التلبس بالجريمة تكمن في انتقال أحد أعضاء النيابة العامة إلى مراكز الضابطة القضائية للاطلاع على المحاضر وحصر من يتطلب الأمر الاحتفاظ بهم قصد تقديمهم للنسبة العامة مع إخلاء سبيل البعض الآخر، وقد أعطت هذه التجربة نتائج إيجابية، إذ ساهمت في التقليل من ظاهرة الاعتقال الاحتياطي من جهة، والتخفيف من عدد الوافدين على المحاكم بمناسبة تقديم المشتبه فيهم من جهة ثانية، فضلا عما تترتب عنها من تقليص أعباء نقل المعتقلين الملقاة على عاتق أفراد الأسرة.

وحتى يتأتى اتخاذ القرار المناسب بشأن تعميم هذه المبادرة، أطلب منكم دراسة هذه الإمكانية بالتنسيق مع السادة وكلاء الملك ومسؤولي الضابطة القضائية التابعين لدائرة نفوذكم مع موافاتي بوجهة نظركم في الموضوع، والسلام.

وزير العدل
محمد بوزبع